كلمة

السيد رئيس الجمهورية

الشق رفيع المستوى

لمؤتمر الأطراف الـ٢٢ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

مراكش ١٥ نوفمبر ٢٠١٦

نهائى

سيدى الرئيس

السكرتير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ،

أصحاب المعالى والسادة الوزراء ورؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

يسعدنى ان انقل لسيادتكم تحيات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس جمهورية مصر العربية ومنسق لجنة دول وحكومات الدول الافريقية المعنية بتغير المناخ والتي حالة ظروف قهرية دون مشاركة سيادته وفيما يلى نص كلمة سيادة الرئيس:

في البداية يسرني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للمملكة المغربية – ملكاً وحكومةً وشعباً- على ما غمرونا به وفدنا من كرم الضيافة، وحفاوة الاستقبال، ولجهدهم الفائق في تنظيم هذا المؤتمر الهام، وإننى إذ أؤكد على دعم مصر الكامل للرئاسة المغربية لمؤتمرنا الحالى، يسعدني أن أتوجه بالشكر أيضاً للرئاسة الفرنسية للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بباريس، لما أظهروه من حكمة ودأب، أتاحت في النهاية التوصل لاتفاق باريس، تحت مظلة الاتفاقية الإطارية، ووفقاً لأحكامها ومبادئها الراسخة، وعلى رأسها مبدأ الإنصاف، ومبدأ المسئوليات المشتركة والأعباء المتباينة.

السيدات والسادة،

لقد مثّل مؤتمر الأطراف السابق بباريس نقلة نوعية في الجهد الدولي المشترك الساعى لمواجهة تحدي تغير المناخ.

حيث ساهم الدور الفاعل والنشط لدولنا الأفريقية في التوصل للتوافق الدولي المنشود. ويسعدنى بصفتي رئيساً للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المناخ أن أعرب عن تطلع دولنا للبناء على هذا النجاح، وبما يحفظ مصالح شعوبنا، وبصفة خاصة مصالح الدول النامية والقارة الأفريقية، في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مع الأخذً في الاعتبار أن إفريقيا تُعد القارة الأقل إسهاماً في الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري، والأكثر تأثراً بالتبعات السلبية لظاهرة تغير المناخ. لذلك فإننا نتطلع لأن يُمثل مؤتمر الأطراف الحالي فرصةً لتفعيل اتفاق باريس بشكل شامل ومتوازن ودون انتقائية.

ومن هنا فإننا نشدد مجدداً على أهمية توافر آليات الدعم ووسائل التنفيذ للدول النامية وعلى رأسها الدول الأفريقية، وبصفة خاصة نقل وتوطين التكنولوجيا، وبرامج بناء القدرات، وتوفير التمويل المستدام من أجل تحقيق هدف تخصيص ١٠٠ مليار دولار سنوياً لتمويل المناخ. مع الربط بين توافر الدعم الدولي والتقدم المحرز في تنفيذ التعهدات الوطنية، و التأكيد على أهمية وفاء الدول المتقدمة بإلتزاماتها عن الفترة ما قبل عام ٢٠٢٠ والسابق الإتفاق عليها.

السيدات والسادة،

شرفت خلال قيامي بتولي منصب منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ، بالتنسيق مع الرئاسة الفرنسية لمؤتمر الأطراف السابق، والسكرتير العام للأمم المتحدة بإطلاق كلا المبادرة الافريقية للطاقة المتجددة والمبادرة الافريقية للتكيف في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مؤتمر الأطراف السابق بباريس، كما قامت مصر على مدار العامين الأخيرين بصياغة تلك المبادرات، بمشاركة فاعلة من مختلف المؤسسات الأفريقية وعلى رأسها مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الأفريقي، فضلاً عن عدد من شركاء التنمية، وذلك حرصاً منا على الملكية الأفريقية للمبادرات.

وفي هذا الإطار، يسرني التأكيد على استمرار التزام مصر ببذل كافة الجهود لدفع المبادرتين قدماً، واستعداد مصر لاستضافة اجتماعات مجلس إدارة المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٢٠، وتقديم كل الدعم الممكن لها وبما يضمن تفعيلها بشكل كامل وتحقيقها للأهداف المرجوة منها.

السيدات والسادة،

قامت مصر على المستوى الوطني بتبني عدد من الخطط والسياسات والمشروعات لمواجهة تحدي تغير المناخ، تتماشى مع خططنا الوطنية للتنمية وتتكامل معها، وتتسق أيضاً مع ما تضمنته أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، فعلى مستوى السياسات والمؤسسات تم إنشاء

مجلس وطني للتغيرات المناخية يضم في عضويته كافة الهيئات المعنية، كما تم صياغة واعتماد رؤية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في مصر، وتحديث الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية، كما تم مؤخراً تبني تعريفة للتغذية للطاقة المتجددة بهدف إنتاج ٤٣٠٠ ميجا وات من الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. أما على مستوى المشروعات فتشهد مصر توسعاً في مشروعات البنية التحتية والنقل مثل مشروعات الطرق الجديدة، ومترو الأنفاق، والتي من شأنها أن تُسهم في دعم جهود مصر في خفض الانبعاثات، فضلاً عن المشروعات الخاصة بالتكيف وحماية الشواطئ الشمالية ودلتا نهر النيل، والتي تعد من أكثر مناطق العالم هشاشة أمام التغيرات المناخية، مع ما لذلك من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية لا يمكن تجاهلها.

السيدات والسادة،

فى الختام اسمحوا لى أن أكرر عزمنا على مواصلة التعاون مع كل الأطراف المعنية خلال هذا المؤتمر الهام، والذى سيستهل عملية تنفيذ اتفاق باريس، وأن أؤكد إستعدادنا للعمل بجد لصياغة منظومة دولية تتسم بالعدالة والفاعلية للتعامل مع ظاهرة تغير المناخ، وذلك بالتوازى والتزامن مع جهودنا الوطنية لخفض الإنبعاثات، وللتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، إيمانا منا وإقتناعاً بإمكان تحقيق أهداف مؤتمرنا هذا دون المساس بجهود الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة التى تستحقها شعوبنا.

وشكراً